مجلة جامعة بابل/ العلوم الإنسانية /المجلد ٢٥/ العددا :٢٠١٧

أثر التطورات الإقتصادية على الفكر والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية (١٨٦٥-١٩٠١)

على معجل خلف عودة الشعيبي جمال فيصل حمد المحمدي
جامعة الانبار – كلية الآداب – قسم التاريخ
Omarro44@yahoo.com

الملخص

ألقت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥ بظلالها على الأصعدة كافة ولعل الفكر والسياسة واحدة من أهم القطاعات التي أثرت وتأثرت بذلك التقدم الكبير، إذ اجتمعت عوامل اجتماعية ودينية وثقافية وإعلامية لتغير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من الحياد ومن ثم العزلة إلى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، إذ لعبت تلك التطورات دورا بارزا في أحداث ذلك التبدل، لنشهد أفكارا جديدة تظهر في أروقة السياسية الأميركية ما لبثت أن أصبحت سياسة دولية في مطلع القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية:الولايات المتحدة الامريكية ، جالك بيرهامن ،جون هاي.

Abstract

Dropped economic developments in the United States, especially after the end of the American Civil War in 1865 cast a shadow on all levels and perhaps thought and policy and one of the most important sectors that have influenced and affected by this significant progress, since met social, religious, cultural and informational factors to change the United States policy of neutrality and then isolation to openness to the outside world policy, as played such a prominent role developments in the events of that shift, to seeing new ideas appear in the American political corridors Malbutt that has become an international policy in the early twentieth century.

Keywords: USA, Jalk Berhamn, John Hay.

المقدمة

ألقت التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بظلالها الإيجابية على كافة القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة وارتفاع معدلات الناتج القومي لصالح الميزان التجاري والتي استفاد منها الفرد والمجتمع والدولة بمؤسساتها على حد سواء ولم تقتصر تلك التداعيات على الأصعدة سابقة الذكر، إذ نرى أن تلك التطورات لعبت دورا كبيرا في التأثير على الفكر والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥ ،وسنحاول في بحثنا هذا التعرف على أبرز الأسباب والدوافع التي نقلت السياسة الأميركية من فكر إلى آخر ومن نظرية إلى أخرى ولعل الدوافع الفكرية والدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كلها اجتمعت لتغير مبادئ سياسة العزلة التي انتهجها معظم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية حتى بداية الحرب الأهلية والتي تعرف بسياسة أو مبدأ مونرو .تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أننا سنحاول التركيز على إثر التطورات الاقتصادية على الفكر والسياسة، لتشهد بداية عصر جديد اتسمت سياسة رؤسائه بمبادئ جديدة حملت أفكار الانفتاح على دول العالم ومتجاهلة لسياسة العزلة السابقة، وهو ما نسعى للبحث عنه في الصفحات القادمة..... نسأل الله التوفيق والسداد في الرأي

أثر الرئيس جورج واشنطن في رسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية:

كانت الولايات المتحدة الأميركية مستعمرات تابعة للامبراطورية البريطانية سياسياً وادارياً واقتصادياً، ولم تنتهِ تلك التبعية الا بإعلان الاستقلال في الرابع من تموز عام ١٧٧٦، ولا يختلف اثنان على الأثر الكبير لمؤسسها جورج واشنطن[i]. اذ صاغ اول دستور للولايات المتحدة الأميركية حمل في بنودهِ أفكاره ومبادئ وتشريعات وقوانين لازال جزء كبير منها ساري المفعول حتى يومنا هذا، القى جورج واشنطن خطابهُ الأخير امام الكونغرس بتأريخ (٧كانون الأول عام ١٧٩٦). اذ تحدث وبإسهاب عن العلاقات الخارجية التي تربط الولايات المتحدة الأميركية مع الدول الاوربية ومن الملفت للنظر ان جورج واشنطن يُعدّ اول من أشار واكد على سياسة الحياد، واكد في خطابهِ على أهمية الاسطول البحري وضرورة تعزيزهُ لأنهُ ركن أساس من مرتكزات الحياة الاقتصادية واستطرد جورج واشنطن في خطابه على ان الولايات المتحدة الأميركية عدم الدخول في احلاف ومعاهدات ستكلفها الكثير ولا تنصب في مصلحة الامة ، وان من ابرز أجندة سياسة الحياد التي دعا اليها جورج واشنطن هي عدم الانحياز الى دولة او تحالف يكسبهُ عداء الطرف الاخر وان تكون مصلحتها فوق كل اعتبار[ii]، ان أولى بوادر السياسة الخارجية التي اكد عليها جورج واشنطن هي ضرورة التوسيع والاكثار من العلاقات التجارية والاقتصادية يقابلها القليل من العلاقات السياسة مع الدول الاوربية.

يتضح مما سبق على التأكيد المنقطع النظير للرئيس الأميركي جورج واشنطن على الاهتمام والتركيز على المصالح الاقتصادية والتجارية من دون التركيز على السياسة، وان دل هذا الشيء انما يدل على الفكر الاقتصادي الذي امتاز بهِ جورج واشنطن من خلال مستشاريه من ذوي الاختصاص هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ان الأوضاع السياسية التي كانت تمر بها القارة الاوربية في مدة حكم جورج واشنطن انما هي أوضاع مضطربة ولعل المتتبع للتأريخ الأوربي يجد ان اندلاع الثورة الفرنسية وحروب نابليون خير دليل على التوتر والاضطراب الذي أراد رؤساء الولايات المتحدة الأميركية الابتعاد عن نتائجه السلبية.

إلتزم رؤساء الولايات المتحدة الأميركية الذين جاءوا بعد الرئيس جورج واشنطن بوصيتهِ والتي دعا فيها الى تقديم السيطرة الاقتصادية على السيطرة السياسية والعسكرية، لما لها من تأثير يفوق الجوانب الأخرى وجعلوا الهاجس الاقتصادي هو المحرك الأساس للسياسة الخارجية الأميركية آنذاك[iii].

إكد المؤرخ الأميركي (جاك بيرهامن) ان السياسة الأميركية انما هي قائمة على المصالح الاقتصادية، ويرى ان دستور الولايات المتحدة انما وضع من اشخاص يمثلون الاهتمامات الاقتصادية في المجتمع وبذلك فهو ينفي صفة الديمقراطية عن الدستور نفياً قاطعاً[iv]، وذكر الكاتب الأميركي (هنري ستيل كوماغر) (بأن الاميركيين ينظرون الى الحكم بعين الانسان الاقتصادي) [v] والحقيقة ان سياسة الولايات المتحدة إزاء علاقتها الدولية حتى وقتنا كانت ولا زالت تضع السيطرة الاقتصادية هدفاً تسعى للوصول اليه وان لزم الامر استخدام القوة العسكرية.

أسهم رواد النهضة الاوربية ومن ابرزهم مونتسكيو بشكل او بآخر في وضع اللبنات الأولى لافكار سياسية ومدارس فكرية ونظريات عقائدية في الولايات المتحدة الأميركية، إذ انتفع (توماس جيفرسون)[vi] من الاطروحات تلك وبدأ في وضع قوانين ولوائح (كونفدرالية) للولايات المتحدة الأميركية انتقلت الأفكار والمبادئ في الولايات المتحدة الأميركية عبر عقود مختلفة، إذ ان الفكر السياسي القائم آنذاك يدعو الى حكم تنفيذي مباشر ومطلق للرئيس يقابلهُ مجلس تشريعي الا وهو الكونغرس بمجلسيهَ الشيوخ والنواب وهي معادلة تبين السلطة الفعلية للرؤساء في عرض أفكارهم ونظرياتهم وسياستهم الداخلية والخارجية في محاولة للتوفيق بين الولايات الشمالية الساحلية الراسمالية والولايات الجنوبية الاقطاعية[vii].

ومن الملاحظ ايضاً الرئاسة الأميركية أدت منذ تأسيسها أثراً كبيراً وبارزاً في رسم الستراتيجية السياسية والتي من خلالها يتم وضع أسس السياسات الخارجية، إذ خولت المادة الثانية من الدستور الأميركي للرئيس صلاحيات واسعة لعل في مقدمتها سلطة الرئيس التنفيذية وسلطة قيادة القوات المسلحة وسلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين ، الى جانب ذلك كان يساعد الرئيس الأميركي في رسم سياساتهِ مجموعة من الخبراء والمستشارين من ذوي الاختصاص لعل في مقدمتهم رجال من دوائر الصناعة والمصارف ومن القانونيين[viii].

تبين مما سبق ان رسم السياسة الخارجية الأميركية منذ عهد جورج واشنطن وحتى مجيئ الرئيس الأميركي (مونرو) لم تتغير كثيراً بل على العكس حاول الجميع الاستفادة من تلك الخطط التي رسمتها سياسة جورج واشنطن.

مونرو والعزلة:تعد الحرب البريطانية الأميركية (١٨١٢-١٨١٤) والتي تسمى في مصادر التأريخ الأميركي بحرب الاستقلال الثانية، فبعد ان واجهت بريطانيا حصاراً من نابليون في القارة الاوربية (الحصار القاري) وخسارة معظم أسواقها الخارجية ارادت بريطانيا تحقيق نصر معنوي يعيد لها هيبتها العالمية من جهة ويضمن لها استمرار سيطرتها الاقتصادية على الأسواق الأميركية من جهة أخرى يعود سبب الحرب الى مصادرة السفن البريطانية السفن التجارية الأميركية، إذ قامت بتفتيشها ومنعها من الاتجار مع فرنسا وحلفائها.

نظرت بريطانيا الى الولايات المتحدة الأميركية على انها مستعمرات تابعة لها على الرغم من استقلالها الأمر الذي لم يرق للاميركيين نظرة البريطانيين تلك فرفضوا كل اشكال التدخل البريطاني في شؤونهم السياسية والاقتصادية والتجارية.

انتهت الحرب التي استمرت عامين بنصر حاسم للعسكرية البريطانية الا ان النصر أصاب الولايات المتحدة الأميركية في مجالين مهمين أولهما السياسي اذ حققت استقلالها الفعلي عن اية تبعية بريطانية وثانيهما نصر اقتصادي تحقق للمرة الأولى للاقتصاد الأميركي الذي نفض وراءهُ عباءة الاحتكارات البريطانية ليبدأ بعد هذهِ الحرب اقتصاداً مستقلاً وان كان في طورهِ الأول ، وبعد هذهِ الحرب قررت الولايات المتحدة الأميركية الابتعاد عن المشاكل الاوربية وتوجيه كامل اهتمامها نحو الداخل ولا سيما نحو اقتصادها[ix] والتزمت بمبادئ جورج واشنطن بسياسة (الحياد) تجاه القضايا الدولية تحقيقاً لمصالحها حتى عرفت تلك المدة بمدة (الشعور الطيب او عهد النيات الحسنة) [x].

بدأت الدعوات الصريحة في أروقة السياسة الأميركية بضرورة التخلص من التبعية البريطانية ولاسيما الاقتصادية والسياسية وخير دليل على تلك الاطروحات ما دعا اليه صموئيل ادمز الذي يعد واحداً من أعمدة النظام السياسي الأميركي والتي اكد فيها بقولهِ (لن يكون لدينا اساسٌ قويٌ ابداً حتى تمنحنا بريطانيا ما خصصتهُ لنا الطبيعة او حتى نستخلصهُ منها بالقوة) [xi].

يعد جيمس مونرو الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأميركية (١٨١٧-١٨٢٥)[xii]، واضع مبادئ سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية منذ عام ١٨٢٣، إذ تضمنت ابرز اجندة تلك السياسة الابتعاد عن المشاكل التي كانت تشهدها القارة الاوربية ولاسيما الحروب النابليونية والحروب الداخلية الأخرى، فضلاً عن ذلك اكد مونرو في مبدئهِ على عدم السماح للدول الاوربية التدخل في شؤون الولايات المتحدة الأميركية وعَدّ مناطق قارة اميركا الجنوبية مناطق نفوذ أميركية ولا يسمح للدول الكبرى بالوصول اليها.

ان عمل الرئيس جيمس مونرو كسفير للولايات المتحدة الأميركية في فرنسا ومن ثم وزير للخارجية قبل تسلّمه سدة الحكم أعطاه خبرة ودراية كافية في الشؤون الاوربية والاطلاع عليها عن كثب ممّا مهد لهُ الطريق أمام وضع مبادئ سياسته الانعزالية[xiii].

كان مبدأ مونرو اعلاناً صريحاً لقوة الولايات المتحدة واستقلالها، ومن ثم فعليها التصرف لوحدها على وفق لمصالحها ، وعبر عن رأيه أمام الكونغرس بقوله: إننا نفَّضل ان نعبر عن رأينا بصراحة امام الدول الاوربية على ان لا نكون كقارب صغير خلف سفينة بريطانية[xiv]. وأكدّ على موقفهِ على الرغم من معارضة الكثير من السّاسة الاميركيين، فقد اعلن الرئيس مونرو في رسالتهِ السابعة الموجهة الى الكونغرس في (٢كانون الاول١٨٢٣) وحملت مضامين عدّة وهي: عدم تدخل الدول الاوربية في شؤون الشعوب والبلدان الأميركية، وعدم السماح لها بإقامة حكومات موالية هناك، إذ ترك الأمور في الجانب الغربي من العالم الجديد للولايات المتحدة الأميركية وفي المقابل تعهدت الولايات المتحدة بعدم التدخل بشؤون القارة الاوربية وعدم السماح للدول الاستعمارية بإقامة مستعمرات جديدة في الأميركيتين، فضلاً عن أنّها لا تعترض الدول الاوربية على عملية استقلال الدول اللاتينية عن اسبانيا والبرتغال، وبدأت هذهِ المضامين تعرف فيما بعد بمبدأ مونرو[xv]. والحقيقة ان فكرة العزلة السياسية كانت مائلة في اذهان رؤساء الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس جورج واشنطن الا انها تبلورت كمفهوم واقعي في عهد الرئيس مونرو.

وخشية على مصالحها فقد عارضت الدول الاوربية بشدة هذا المبدأ حتى إنّ بعض زعماء أوربا نظروا الى مبدأ مونرو بازدراء واستهجان ، إذ صرح المستشار النمساوي مترنيخ قائلاً: ان هذا التصريح شائن ومعيب من جانب الولايات المتحدة[xvi]، في حين عبر القيصر الروسي عن امتعاضه منه بقوله: إنّ هذا التصريح لا يستحق سوى اعظم احتقار، أمّا موقف بريطانيا فيمكن عدّ احتلالها لجزر فوكلاند شمال شرقي مضيق ماجلان في اقصى جنوب قارة أميركا الجنوبية عام ١٨٣٠ خرقاً واضحاً للمبدأ الذي أعلنتهُ الولايات المتحدة[xvii]. والجدير بالذكر ان المبدأ قد مرّ بمرحلتين أساسيتين الأولى تبدأ منذ صدوره حتى عام ١٨٤٥، وقد تميزت بالحد من التدخلات الاوربية في شؤون الاميركيتين، والمرحلة الثانية تبدأ من عام ١٨٤٥ حتى بداية القرن العشرين وقد تميزت بالتأكيد على عدم التدخل الأوربي وعلى عدم إنشاء مستعمرات أوربية جديدة في العالم الجديد، وتميزت أيضاً باستعمال الوسائل العسكرية في تنفيذ مصالحها وفرضها على تلك الدول بحجة هذا المبدأ، مع استعمل الأساليب الاقتصادية كالاحتكارات واحكام سيطرة رأس المال الأميركي والنزوع الى السيطرة على الموارد المالية للدول اللاتينية[xviii]. واستعمال هذا المبدأ لتبرير التدخل الأميركي إذ استعملت أساليب الاحتلال العسكري المباشر والاطاحة بالحكومات الوطنية ودعم الثورات الموالية لها هناك[xix]. وتميزت ايضاً بظهور الملاحق والتعديلات في المبدأ وأشهرها (ملحق بولك) وتعديل روزفلت.

ويبدو أن تطبيق مبدأ مونرو لوحظ في الاحداث السياسية المهمة التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية بالحرب مع المكسيك (١٨٤٦-١٨٤٨)[xx]. اذ تعدّ هذهِ الحرب حرباً توسعية لأن السبب الرئيس فيها هو الرغبة الأميركية ولاسيّما الولايات الجنوبية في التوسع جنوباً على حساب المكسيك حيث الأراضي الزراعية الواسعة التي يحلم بها الاميركيون.

وصل الرئيس الأميركي جيمس بولك الى سدة الحكم (١٨٤٥-١٨٤٩) [xxi] وحمل في اجندة سياستهِ تطبيقات لمبدأ مونرو واصدر ملحق لتلك المبادئ عرف باسم ملحق بولك، اذ أكدّ بولك على مبدأ مونرو، وأضاف اليه عنصرين وأطلق عليه (مبدأ بولك) الأول: أنهُ وسع مفهوم عدم التدخل الأوربي بمنع القوى الخارجية من التدخل الدبلوماسي في العلاقات بين دول اميركا اللاتينية والثاني أنهُ نشر فكرة عدم الاستعمار

بقرار أنّه من الان فصاعداً لا يمكن للأمم اللاتينية ان تقبل السيطرة الاوربية، ان هذا التعديل بمثابة تطبيق لمبدأ مونرو لغرض الهيمنة الأميركية على اميركا اللاتينية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر لذلك فرضت الولايات المتحدة نفسها على الأطراف المتحاربة بين اسبانيا من جانب والاكوادور وبيرو وبوليفيا وشيلي من جانب اخر، كما لوحظ ذلك بالتدخل في الحرب بين شيلي من جانب وبيرو وبوليفيا من جانب اخر[xxii] واستجابت الولايات المتحدة لموعظة المؤسسين بالتقوقع في نصف الكرة الأرضية الغربي واحتكاره لنفسها متبعة سياسة استعمارية لم تكن محسوسة او ملحوظة من قبل القوى الكبرى المتصارعة على النفوذ في القرن التاسع عشر،وبهذهِ السياسة رسمت قوس الهيمنة الأول في تأريخها السياسي، إذ استغرق استكمال الهيمنة هذه قرناً برمتهِ. لكنهُ كان قرناً ضرورياً للاعداد لوثبات جديدة ومراحل هيمنة أخرى ستكون هذهِ المرة نحو شرق المحيط لتسيطر خلال القرن الجديد على دول كبرى كانت الى وقتٍ تسعى الى الهيمنة والنفوذ[xxiii].

يتبين مما سبق ان الاقتصاد والسياسة متلازمان ويكمل احداهما الاخر، وأغلب رجال السياسة الناجحين نراهم ينظرون بعين اليقين الى الاقتصاد وتأثيراتهُ على السياسة. أن المؤسس الحقيقي للولايات المتحدة الأميركية (جورج واشنطن) لم يغفل في وضع دستور بلاده الأول على التركيز على أعمدة الاقتصاد ولربما نراه استمد اغلب اجندتهِ السياسية منها، اذ بدأ بسياسة تدعو الى الحيادية وعدم الانحياز والتدخل سرعان ما سار عليها من تبعهُ من رؤساء الولايات المتحدة الأميركية ومنهم جيفرسون ومونرو وبولك–ليسيروا على خطى سياسة العزلة وتجنب المشاكل الاوربية والاهتمام بالشؤون الداخلية وهو ما تجلّى واضحاً في سياسة الولايات المتحدة الأميركية حتى اندلاع الحرب الاهلية (١٨٦١–١٨٦٥).

أثر التطورات الاقتصادية في ظهور النزعة التوسعية:

بدأت في الولايات المتحدة ولاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوادر نهضة فكرية وادبية عنصرية توسعية لاقت قبولاً بين أروقة المجتمع الأميركي، اذ دعا رواد تلك النهضة الى أفكار وسياسات ونظريات جديدة تدعو الى نبذ سياسة العزلة والحيادية السلبية والانطلاق الى فكرة ونظرية جديدة تدعوان الى التسيد والسيطرة والزعامة على العالم، إذ يقف المؤرخ والباحث الاجتماعي شارلز داروين في مقدمتهم.

اتفق الباحثون والمؤرخون ولاسيما الاميركيون منهم ان لنظرية شارلز داروين (١٢ شباط ١٨٠٩– ١٩ نيسان ١٨٨٢)[xxiv] التي تضمنها في كتابه (اصل الأنواع) الصادر في (٢٤ تشرين الثاني ١٨٥٩) هي البداية الحقيقية لظهور ايدلوجيات واجندة جديدة طرأت على المجتمع في الولايات المتحدة الأميركية.

ألمح داروين في كتابه بأن الحصول على المستعمرات في الخارج من مظاهر القوة والعزة القومية، وان نشر العادات والتقاليد والأفكار الى الشعوب المختلفة هي واجب على الرجل الأبيض القيام بها والتي سيباركها الرب[xxv].

لاقت طروحات داروين رواجاً في أوساط متعددة منها الشعبية والرسمية، اذ اخذت العديد من الصحف والمجلات والدوريات والمنتديات الثقافية تروج لفكر داروين ونظريتهُ الجديدة.

جاء المعتقد الديني المسيحي ، ليكون متمماً للدعوات التي وضع بذورها داروين، ففي هذا الجانب دعا القس البروتستانتي الأميركي (جوزيه سترونغ) [xxvi] الى الربط ما بين التوسعية والمسيحية، اذ أكد ان على الولايات المتحدة الأميركية واجباً دينياً يحتم عليها نشر المسيحية خارج حدود الولايات المتحدة الأميركية في الشعوب المختلفة.

عبر اللاهوت الأميركي (بهولد نيبور) عن التوجه ذاته ، اذ قال اننا لا نعدُّ أنفسنا السادة المتحكمين فحسب بل أوصياء على الإنسانية في سيرها نحو الكمال والدعوة الى إقامة نظام مسيحي جديد (بروتستانتي) يشغل مكانتهُ في العالم عن طريق سياسة عالمية[xxvii].

ساند رؤساء الولايات المتحدة الأميركية ولاسيما في العقد الأخير من القرن التاسع عشر أفكار وطروحات النظرية الداروينية المتمثلة في أنّ تاريخ الأمة يتركز بمدى قدرتها على التوسع لتصطف مع الامم سوياً ليسجل لها تاريخاً[xxviii].

إن نظرة الرؤساء الاميركيين لتلك الأفكار وقناعتهم المتناهية بأنهُ يجب على الامة أن يقودها رجال عظام إذ دَعوا الى ضرورة الاهتمام بالشباب وزجهم في سوح القتال، وان الرجال خلقو من اجل الحرب واكدو ايضاً على ضرورة بداية حقيقية ومحاولة جدية في وضع سياسة جديدة تقوم على إعطاء الولايات المتحدة الأميركية منزلتها الحقيقية بين الأمم وهو ما اكدوه في العديد من خطاباتهم[xxix]. ساندت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فكرة ترويج للبحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات والبضائع تحمل اسم المستعمرات لبدء عهد جديد يدعو الى التوسع خارج القارة الأميركية، لان هناك منافسين جدداً ولا يحق للولايات المتحدة الوقوف موقف المتفرج[xxx].

دخلت أفكار وسياسة التوسع الى أروقة السياسة الأميركية، إذ بدء ساستها يخوضون مناقشات عميقة ومستفيضة في هذا المجال، ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر عبّر بعض السياسيين والمفكرين الذين آمنوا بما يسمى النظرة الواقعية في السياسة التي ترتكز اساساً على مفهوم توازن القوى بين الدول على وقف المصالح القومية لكل دولة، بغضِّ النظر عن المبادئ والقيم الاخلاقية، اذ انتقدوا سياسة العزلة الأميركية ودعو الى الخروج منها الى سياسة توسعية[xxxi].

ذكر المؤرخ الأميركي (بروكس ادمز) في كتابة ان الولايات المتحدة الأميركية هي المركز الرئيس والمسيطر على القوة العالمية وأكدّ على ضرورة تطوير خطط الولايات المتحدة الأميركية وطموحاتها التوسعية[xxxii].

تجسدت الأفكار الداعية الى التوسع بوضوح في اطروحات وآراء الرئيس الأميركي روزفلت وخير ما وجدناه في أفكاره تلك هي دعوتهُ الى (أمركة العالم) وهو مصطلح بدأ بالتداول في أروقة السياسة الأميركية مفاده إعلان البداية الحقيقية لسياسة جديدة تدعو الى نبذ سياسة العزلة ونهج سياسة جديدة تقوم على سيادة العالم والتوسع في كل أرجائه[xxxiii].

عبر المؤرخ ماهان من جانبه عن الفكر التوسعي عندما طالب بالحصول على قواعد في البحر المتوسط والمحيط الهادي وأشار الى شق قناة في أميركا الوسطى تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة وحدها امر لا يمكن الاستغناء عنهُ ، لتحقيق تلك الأهداف التوسعية[xxxiv].

اكتسبت فكرة شق قناة في أميركا الوسطى عبر (نيكاراغوا) أهمية خاصة لأنها تقوم على حماية المصالح التجارية في المحيط الهادي واحتلال جزر هاواي وتأكيد النفوذ الأميركي في جزر ساموا وعند شق قناة نيكاراغو فإن جزيرة كوبا التي تمتاز بأراضيها الخصبة ينبغي ان تكون في خدمة المصالح الأميركية واحتلالها عند الضرورة[xxxv].

في سياق متصل أكدّ (جون تي مركان) زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأميركي، اذ دعا الى شق القناة ذاتها ، كي تستطيع الولايات المتحدة الحصول على مدخل الى البلدان الاسيوية الشرقية[xxxvi].

يتّضح لنا ممّا سبق التناغم والتفاهم المنقطع النظير بين دعاة التوسعية سواء ما كان منهم اجتماعياً كنظرية داروين أو دينياً كأفكار القس (جوزيه سترونغ) تابعة من توجه ديني مسيحي، وأن مجيء الرئيس روزفلت الى سدة الحكم أعطى لتلك الأفكار دفعة معنوية الى بروز ظاهرة أمركة العالم كما حمل الكُتَّاب والمؤرِّخون أفكاراً انسجمت الى حدٍّ كبير مع تلك السياسة وبدأوا يروجون لها في كتاباتهم، اذ آمن كل هؤلاء المفكرين انهُ ان الأوان لكي تنظر الولايات المتحدة الى مركزها في العالم نظرة ذات صبغة استعمارية، وفي ضوء تنافس الدول الاستعمارية الكبرى فإن مصالح الولايات المتحدة الحيوية بما في ذلك أمنها القومي مهددة بالتنافس من قبل الدول الصناعية والبحرية الكبرى، ولذا يتعين على الولايات المتحدة الأميركية تقوية اسطولها البحري وشق قناة في اميركا الوسطى والسيطرة على قواعد بحرية في البحر الكاريبي وفي المحيط الهادي كأجراء دفاعي ضد أيِّ هجوم أو غزو أجنبي وكان الادعاء بأن الأمن الأميركي أصبح مهدداً مجرد غطاء شفاف يخفي خلفهُ طموح واطماع بعض الأميركيين من ذوي النفوذين السياسي والاقتصادي والتوَّاقين لفكرة التوسع والسيطرة الخارجية.

انصبت النظريات الاجتماعية والأفكار والمعتقدات الدينية والايدلوجيات السياسية في بودقة واحدة ألا وهي بودقة التوسع الجديد، ولم يكن لتلك الدوافع الاجتماعية أو الدينية أو حتى السياسية منها اثار ملموسة لولا وجود دافع اقتصادي كانت لهُ الحصة الكبرى في نمو ذلك الفكر التوسعي.

أثر الصحافة في ظهور النزعة التوسعية:

أسهمت الصحافة بفروعها المختلفة وتشكيلاتها المتعددة بدور فعّال وكبير في رسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية الجديدة المتمثلة في التوسع خارج الولايات، اذ أخذت تحشد الرأي العام الشعبي والرسمي لوضع اجندة خاصة تلائم تلك السياسة، إذ كانت تلك الصحافة مكمّلة للدوافع والعوامل السابقة الذكر ولابدّ لنا من التركيز على جوهر هذا الموضوع بطرحنا سؤال في غاية الأهمية ألا وهو ما مدى التأثير الاقتصادي في رسم سياسة التوسع الجديدة؟

سنحاول تسليط الضوء على الجانب الإعلامي بفروعهِ المختلفة صحافة كانت أو كتابات (مجلات – دوريات– نشرات) أو في مؤلّفات تلقفها الإعلام وسخّرها في خدمة دعاة التوسع ، لتستكمل لنا الصورة على أفضل وجه بعد التعرف على الدوافع الدينية والاجتماعية والسياسية.

نتيجة التطور الاقتصادي الأميركي الهائل الذي لا شبيه لهُ من حيث الضخامة والسرعة نمى لدى الاميركيين الشعور بالغرور والعظمة والزهو الأمر الذي دفعهم للخروج من إطار العزلة التقليدية الذي فرضتهُ الولايات المتحدة الاميركية في الداخل وتوطيد أركان الدولة، ونتيجة لذا التطور العظيم، ادركت الولايات المتحدة بضرورة مُلحة في ان تقوم بدورها في الوضع الداخلي، وعلى ايةّ حال، فإن الدعوة للتوسع الاقتصادي، بدأت تبرز بوادرهُ منذ العام ١٨٨٠ في الصحافة الاميركية[xxxvii]. إذ اامتاز عند الدعوات ذات الطابع الديني والسياسي والستراتيجي والاجتماعي بجلب انظار الناس نحوه، اذ ان الكتابة في الدوريات الأميركية عن التوسع الاقتصادي لاقت اهتماماً منقطع النظير[xxxviii].

يُعزى هذا التوجه الاى حدٍّ كبير الى طابع التشجيع التي امتازت بها هذه الكتابات فقد أظهرت مستقبلاً باهراً ينتظر الزراعة والتعدين والصناعة الأميركية في الأسواق العالمية، وفي الاطار ذاته كتبت مجلة (Centary) في عددها الصادر في تشرين الثاني عام ١٨٨٥ تقول "إن ازدهار وتطور المصانع والحقول المنتجة في الولايات المتحدة الأميركية أصبحت قضية أساسية مهمة ويكمن ذلك في ضرورة البحث والتقصي، وبالتالي إيجاد أسواق خارجية جديدة" وذكرت هذهِ الأفكار مجلة اوفرلاند مونتلي في عددها الصادر

في أيلول ١٨٨٩، ومجلة رفيواوف رفيوز كتبت في نيسان ١٨٩١ "ان العديد من المصانع الأميركية تنتج اكبر بكثير مما تستهلكه طلبات الامة"[xxxix].

لا نغالي في القول ان اميركا الجنوبية اكثر المناطق التي فكر فيها مدراء المصانع وأصحاب الرساميل لتصريف بضائعهم الفائضة عن الحاجة المحلية، لانها عُدت المكان الطبيعي للتوسع الأميركي، اذ احصت جريدة ذا نورث اميركان رفيوز في عددها الصادر في شهر أيلول ١٨٨٩، المقالات التي وردت في الصحافة الأميركية عن الجدوى الاقتصادية لاسواق اميركا الجنوبية والتي نشرت بشأن الموضوع نفسه خلال ثلاثة ارباع القرن الماضي[xl].

وأكَّدت مجلة رفيواوف رفيوز على موقفها المناصر لفكرة التوسع الى الخارج في عددها الصادر في عام ١٨٩٢ بالقول "إن هناك حاجة ملحة للبحث عن أسواق، ينبغي دعم واسناد هذهِ الحاجة بإيجاد مستهلكين في الخارج، عبر تبني طرق حديثة، يمكننا ان نصل من خلالها الى ما نطمح اليه"[xli].

لخص وايتلو ريد عضو مجلس النواب الأميركي أفكاره في المجلة ذاتها في تموز ١٨٩٢ بقوله: "تنتج مصانعنا اليوم اكثر من اية دولتين اوربيتين، وتحصد حقولنا، اكثر من ثلاث دول اوربية وتستخرج ارضنا من المعادن اكثر من دول اوربا اجمع وان البحث عن الأسواق ضرورة حتمية ومن خلاله نتمكن من استغلال علاقتنا التجارية لتطوير علاقتنا السياسية ولاسيما مع دول اميركا الجنوبية النامية وأستراليا ومع الامبراطوريتين الناميتين في الشرق الصين واليابان"[xlii]. وكتب الاقتصادي الأميركي جارلس ار فنلت، مقالاً في شهر آب ١٨٩٢ في مجلة اوفرلاند مونتلي بقوله:" لانستطيع ان نبقى معتمدين بالكامل على اسواقنا المحلية لتصريف صناعتنا المتطورة بينما طرق الأسواق العالمية مفتوحة امامنا أي انه لا يمكن الاعتماد على ما يقدمهُ نشاط الاقتصاد القومي، والاكتفاء بما يقدمهُ لهم هذا النشاط لتلبية حاجات الوطن" واستطرد قائلاً "تبسط الأسواق العالمية يدها الينا تطلب بضائعنا وفي غضون ذلك ننشغل ونهتم بامتصاص الإنتاج الرائع لمصانعنا في اسواقنا الداخلية، معتمدين في ذلك على ضخامة الإنتاج التي تمتاز بها صناعاتنا فقط"[xliii]. وكتب الإعلامي جون ار. بروكز في مجلة الفوروم في أيلول ١٨٩٥ جاء فيه "أن منتجي القطن في الجنوب والسهول والعمال والصناعيين والعاملين من أجل لقمة العيش في مجمل الأراضي الأميركية، ينبغي عليهم ان يدركوا ويعترفوا ان الحد الأقصى في استهلاك الأسواق سيكون بمثابة كوارث حقيقية تهدد مصالحهم الخاصة" وكتبت المجلة ذاتها في عدد آخر مقالاً جاء فيه "مؤخراً برزت حقيقة اكثر وضوحاً من ذي قبل مفادها، ان انتاج مصانع الولايات المتحدة قد تطور بواسطة الاختراعات المميزة والمهارات الصناعية من قبل أبناء شعبنا ووصلت الى اقصى وابعد حد وتجاوزت كل مطالب الوطن، وفاقت حدود الاستهلاك الوطني اذ ان الإنتاج المحلي اوفى بحاجات الدولة والشعب معاً، تجاوز الى اكثر من ذلك بكثير اذ اصبح لديه فائضٌ من الإنتاج، بمقدور أسواق الدول الأخرى ان تعتمد عليه في تلبية احتياجاته وسيكون من الواضح ان الولايات المتحدة ستكون المجهز الرئيس والمعتمد في تقديم التسهيلات التجارية المطلوبة في المناطق التي بحاجة لبضائعنا، وبلا ريب، ان هذهِ المناطق ستوفر فرصة ذهبية لتطوير هذهِ الأسواق وتزويدها بالسلع والبضائع التجارية الأميركية"[xliv]. كان الدبلوماسي الأميركي جارلس دنبي اكثر تأكيداً بقوله:: أنا اريد ان اوكد مرة أخرى بأن واجبنا هو التدخل واحداث تغيير في كل المسائل الموجودة خارج نطاق دولتنا واحداث تغييرات ملحوظة، غايتها ان تعم علينا بالفائدة الكبرى في تحسين مصالحنا، فضلا عن ذلك نسبة الفوائد وتسوية المصالح وتعني الفوائد، والمصالح المادية والطرق البرية والسكك الحديد، وكذلك مصالح تجارتنا ومصانعنا وسفننا وتجارتنا والتبادل التجاري والصناعي"[xlv].

عبر الكاتب البرت بيفرج عن دعواته التوسعية بالقول "تنتج المعامل الأميركية اكثر مما يستهلكه الناس وتنتج التربة الأميركية نسبة اعلى من الاستهلاك، كتب القدر لنا سياستنا واختار حكومتنا، لذلك ينبغي ان تكون تجارة العالم لنا، وسنعمل على تأسيس اسطول تجاري يجوب العالم" وذكر قائلاً " سنبحث عن اصقاع جديدة لتصريف فائض الإنتاج الأميركي وسنغطي المحيط بتجارة الاسطول البحري والحربي حتى ان المستعمرين العظام سيرمقون عملنا وينشدون تجارتنا ويرغبون بالعمل معنا وسنحلق بأجنحة تجارية"[xlvi].

ذكرت جريدة ايج اوف ستيل المختصة بصناعة الحديد والصلب " أن تصريف البضائع في الأسواق الوطنية والأجنبية شيء ضروري ولاسيما الأسواق الأجنبية التي ينبغي ان تقدر قيمتها"[xlvii]. وفي غضون ذلك طالب المصدرون الاميركيون المختصون بصناعة الغزل والنسيج الإدارة الأميركية بإيجاد أسواق جديدة لبضائعهم المكدسة، واستجاب بلاين وزير الخارجية الأميركية لهذه المطالب بتصريح لهُ في (٢٢ آب ١٨٩٠) وقال فيه "تكفلت المصانع الأميركية بسد حاجات الأسواق الوطنية، وتلبية طلباتها وستبحث الولايات المتحدة عن أسواق اجنبية جديدة" وأضاف قائلاً: "ان التوسع الاقتصادي مطلب ضروري وحاجة ملحة" وتكررت الدعوات من المصدرين الاميركيين بضرورة البحث عن أسواق خارجية جديدة"[xlviii].

كتبت مجلة اورن ايج في عددها الصادر في كانون الثاني ١٨٩٧ "نتيجة لهذهِ الضغوط، فأنهُ ينبغي علينا ان نستطلع ونستكشف أقاليم جديدة على ان تتخذ خطواتنا الأولى في تطبيق المصير المحتوم ومن ثم اخذ حصتنا من هذهِ الأقاليم وبالتالي السيطرة على أسواق العالم من قبل المصانع الأميركية"[xlix].

كتب المؤرخ الأميركي هاوارد جي هل في مجلة ذا انجنيرتك اميركن ول، في أيار ١٨٩٧، قائلاً "ان التوسع الاقتصادي قد ولد ضرورة شديدة في ايقاظ حركة السوق فيما يخص الولايات المتحدة"[l].

امتازت مجلات ذا نورث امريكان ريفيوز، ريفيوز اف ريفيفوز، ريفيوز ذا فورم، بدعواتها التوسعية، عن طريق توسيع الصادرات وزيادة الاستثمارات وتوظيف المال فيما اقتصرت مجلات اون ستيل، ذا انجنيرنك اميركن ول، بالتركيز على الأسواق الواعدة في اميركا الجنوبية[li].

يظهر ان الأسس الاقتصادية للفكر التوسعي الأميركي تركزت في ادعائين: أولهما، ان التوسع الخارجي سيحدث أسواقاً افضل للفلاحين لتصريف منتجاتهم الزراعية والحيوانية الفائضة بأسعار افضل. وثانيهما، يوفر أجور اعلى للعمال الصناعيين، وفي ضوء ذلك ارتبطت الدعوات التوسعية بأصحاب الرساميل، الذين رأوا في التوسع الخارجي طريقاً لتنمية ثرواتهم وزيادتها[lii].

كان الوقت مواتياً لأنصار سياسة التوسع لتنفيذ مشروعاتهم المتعلقة بالولايات المتحدة والعالم، إذ ان الدول الاوربية وعلى رأسها بريطانيا، تسير في طريق التوسع الخارجي بخطى حثيثة لم تألفها من قبل، فكانت هذهِ الدولة منهمكة في تشييد الاساطيل الضخمة، وحشد الجيوش الكبيرة والاستيلاء على مساحات واسعة في أسيا وأفريقيا، وكثير من الجزر المنتشرة على المحيطات والبحار وكان منظر هذهِ الستراتيجية التوسعية في اوربا يملئ نفوس الساسة الاميركيين المهتمين بالقوى العالمي بالغيرة، ويثير حماسهم للمشاركة فيها[liii].

اهتمت الولايات المتحدة على وفق هذا المبدأ بالابتعاد عن العالم القديم والتمتع بحرية التجارة وعدم الاشتراك بالصراع الاستعماري الأوربي، ومع ذلك فإنّها استطاعت ان تحقق تحركات سياسية خارجية مهمة مستغلة طبيعة الوضع العالمي آنذاك، وكانت توحي دائماً طول هذهِ المدة بأنها تتمتع بدرجة من الوحدة والاصرار[liv]. واذا تساءلنا كيف اثرت تلك المرحلة التأريخية على السياسية الخارجية الأميركية؟ فإننا سنجد انها ساعدت على بلورة سياسية خارجية أميركية تتسم مبادؤها بالبساطة والتعقيد في آن واحد، فكان نطاق

المصلحة القومية الذي اعتمد على وجود الولايات المتحدة في إقليم جديد متسع اتسم بالبساطة، ولكن المبادئ التي حاول رواد السياسة الأميركية مثل واشنطن ومونرو صياغتها كانت رائدة وغير مسبوقة مما جعلها تتسم بالتعقيدات في اثناء التطبيق. إذ بدت وكأنها مصممة خصيصاً لبيئة وطموحات الولايات المتحدة وما ان وصل القرن التاسع عشر الى نهايته حتى بدت الولايات المتحدة قوة استعمارية كبرى في المحيط الهادي، واسست قواعد عسكرية في الاسكا وجوام و ويك وهاواي، واحتفظت بقوات لها في الفلبين، وامتدت امبراطوريتها الى مسافة بعيدة داخل المحيط الهادي حتى بدت على أبواب اسيا، وقد مكنتها قدرتها على مماسة نفوذ قوي في شرق آسيا[lv].

أقام الاميركيون قاعدتهم البحرية الأولى عام ١٨٨٧ في المحيط الهادي في جزر هاواي (بير هاربر الواقعة في غرب هنولولو) وفي عام ١٨٩٨ ضموا الارخبيل وتقاسموا مع المانيا أرخبيل الساموا، وساعدت الحرب مع أسبانيا على كسب جزر الفلبين وجزيرة غوام، وتم تأمين طرق التجارة الأميركية مع استراليا والشرق الاقصى[lvi].

قبل ان نختتم مبحثنا هذا او المتضمن اثر التطورات الاقتصادية على الفكر والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية استطعنا العثور على معلومات وحقائق تأريخية تؤكد ما ذهبنا اليه في الصفحات السابقة ولعل مضمون تلك المعلومات اعطتنا إشارة بالغة على مدى تأثير التقدم الاقتصادي على السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية فقبل ان يسدل الستار على نهاية القرن التاسع عشر افادتنا السير الذاتية لأربعة رؤساء وصلوا الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية سبق وان عملوا كمدراء لمؤسسة روكفلر النفطية وفي مقدمتهم وأولهم الرئيس الأميركي وليم ماكينلي ١٨٩٧-١٩٠١) [lvii].

ان تولي الرئيس الأميركي وليم ماكينلي للحكم في تلك المدة فيه دلالات واضحة في مقدمتها ان أصحاب الاحتكارات النفطية قد وصلوا الى إدارة دفة البلاد وصنع القرار ليستطيعوا فرض آرائهم وتقديم مصالحهم الامر الذي انعكس على السياسة والاقتصاد، فلا عجب اذا ما عرفنا انهم بدأوا مرحلة جديدة ترمي الى توسيع مناطق نفوذهم الاقتصادي الى خارج الولايات المتحدة الأميركية لتصريف منتجاتهم وتحقيق أهدافهم المنشودة[lviii].

نستدل مما سبق ان طروحات وسياسة الرئيس جورج واشنطن في الحياد وسياسة العزلة انتهجها مونرو لم تبقَ مستمرة الى ما لانهاية فبعد نهاية الحرب الاهلية بدأت تظهر في الولايات المتحدة الأميركية نظريات وطروحات جديدة تدعو الى نبذ سياسة العزلة والانفتاح على سياسة جديدة تقوم ركائزها على التوسع الخارجي ولا يمكن لتلك الطروحات والنظريات ان تلق صدى واسع وقبول كبير لولا وجود تطور اقتصادي شهدتهُ القطاعات الاقتصادية كافة ، وأبرزها الزراعية والصناعية والتجارية ، لتكون دعوات رواد الاجتماع ورجال الدين والكُتاب والصحفيين والسياسيين تصب في بودقة واحدة الا وهي التوسع الخارجي والبحث عن أسواق ومستعمرات تحاكي ذلك التطور الهائل.

ترسيخ سياسة التوسع للولايات المتحدة الأميركية:

أسهمت العلاقات التجارية والتنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، ولاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تناغم سياسي وفكري تمثل في التوسع الخارجي، فمن يتتبع تأريخ العلاقات السياسية بين البلدين في المدة المذكورة أعلاه يجد ان اغلب الفلاسفة والكتاب البريطانيين والسياسيين منهم اخذوا يركزون على افضلية العنصر السكسوني واحقيتهُ في زعامة العالم والسيطرة على مقدراتهُ.

ذكر المؤرخ جون ار بروكتر ان (الانكلو–سكسون) [lix] هم اكثر الخلق مغامرة في العالم واشجعهم في التقدم للامام وان الروح دفعتهم الى خوض البحار في العالم للسيطرة التجارية وان قوة الاميركيين تكمن بالنظر والتطلع الى المزيد من المغامرة والى اكثر من ذلك ان يزداد في القوة ويزداد غنى اكثر بكثير من الحدود الإقليمية الممنوحة له ، لكي تكون اقوى واغنى[lx].

طالب النائب الأميركي (آبوت) كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا بالتكاتف والوقوف بعضهما الى بعض وإسناد احدهما الآخر من أجل الوقوف بوجه الاستبداد، والنضال في كل مكان عن طريق نشر مبادئ الحرية والعدالة ومنح الفرص المتكافئة للشعوب ضمن دول العالم والتعاون الاقتصادي على كافة الاصعدة[lxi].

يتضح ممّا سبق ان أولى الدعوات الى تعاون بريطاني أميركي لا يمكن لها ان تأتي اعتباطاً ولماذا البريطانيون دون غيرهم؟

ان العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط المجتمعين البريطاني والأميركي منذ القرن الثامن عشر أسهمت بشكل او بآخر في تنامي بداية حقيقة للتعاون الاقتصادي فضلاً عن محاولة التقارب بين البلدين للوقوف بوجه قوةٍ عالمية بدأت بالظهور على سطح المنافسة العالمية فكان هناك تقارب بريطاني–أميركي اقرب من اي تقارب اخر[lxii].

ظهر في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر العديد من الفلاسفة والمفكرين الذين شجعوا سياسة الهيمنة الاستعمارية ومن أشهرهم الفيلسوف (سباي) والفيلسوف (كرمب)، إذ اكدا ان العلاقات الخارجية والحرب والتوسع خير وسائل السيطرة والهيمنة على العالم، وتوافق الشاعر (جوزيف روديك كبلنك) مع طروحات الفلاسفة والكتاب، اذ تغنى في قصائدهِ ومناسباتهِ الشعرية بتلك الأفكار الاستعمارية وعدها عبء الرجل الأبيض[lxiii].

روجت الصحف البريطانية لافكار الهيمنة والتوسع وخير دليل على ذلك ما تناولتهُ صحيفة الديلي ميل في عام ١٨٩٦، اذ خصصت عدداً من صفحاتها اليومية للترويج عن الأفكار التوسعية والسيطرة على الشعوب الضعيفة، وتأسست بعض الجمعيات والمعاهد الداعية الى سياسة التوسع ومن أشهرها المعهد الامبراطوري في لندن[lxiv].

أضافت آراء وتصريحات ابرز قادة السياسة في بريطانيا الا وهو (جوزيف تشامبرلن) اذ صرح في عام ١٨٩٧ بأن العرق الانكلو–سكسون قدر لهُ ان يكون القوة المسيطرة في تأريخ العالم ومدنيتهُ.

جسد اللورد البريطاني (سالزبوري) اراء ومبادئ التوسع اذ اكد في اكثر من مناسبة على تلك الاطروحات في أروقة السياسة البريطانية ولاسيما مجلس اللوردات اذ عبر عن رأيه بصراحة في هذا المجال بقولهِ "ان العراق الانكلو–سكسون اعظم عامل دنيوي للخير عرفه العالم"[lxv].

ان انتماء الاميركيين والبريطانيين الى العرق الانكلو–سكسوني يراه عدداً من الباحثين والمؤرخين عاملاً ساعد على التوفيق في التقارب بينهما اكثر من أي تقارب بين العناصر المختلفة الأخرى.

جاءت الآراء المطروحة من قبل المفكر الستراتيجي الأميركي ماهان متعاضدة مع الأفكار التي شهدتها الاروقة السياسية والاجتماعية والثقافية البريطانية. اذ ذكر في مقالة في شهر تشرين الثاني عام ١٨٩٥ تحت عنوان "إمكانيات إعادة الاتحاد الانكلو–أميركي" حث فيها على ضرورة التقارب في كافة المجالات السياسية والاقتصادية ومن ثم التحالف بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا معللاً ذلك بالاصول الانكلو–سكسونية التي تجمع شعبي الدولتين واصفاً بريطانيا بـــ(الوطن الام)[lxvi].

ومن جانب اخر عبر المؤرخ الأميركي بروكس ادمز عن رايه في العلاقات البريطانية الأميركية بصراحة اذ قال بأن إنكلترا ليس امامها سوى خيار واحد وهو ان تكون شريكاً للولايات المتحدة الأميركية، اذ عزا بأن الحتمية في العلاقات البريطانية مع الولايات المتحدة الأميركية تعود الى العوامل المشتركة بين البلدين سواء أكان منها سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً[lxvii].

ان التطور الكبير للاقتصاد الأميركي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وطرق النقل والمواصلات وتطور الاسطول البحري بسرعة متنامية وظهور دعاة وفلاسفة ومفكرين وسياسيين وصحفيين اميركيين نادوا بأثر اكبر للولايات المتحدة الأميركية في العالم جعلها ترتقي الى مصاف الدول الكبرى والعظمى في العالم.

يرى بعض الباحثين ان طروحات الفلاسفة واراء الكتاب واقلام الصحافة واجندة السياسيين البريطانيين أسهمت بشكل او بأخر على الأفكار السياسية في الولايات المتحدة الأميركية ولعلنا نتفق ان ما ذكر أعلاه كانت عوامل خارجية تضافرت مع العوامل الداخلية في الولايات المتحدة الأميركية لتنتج فكراً سياسياً جديداً اتسمت ملامحهُ بالتوسع.

أرسل وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية (جون هاي) رسالة في (السادس من أيلول عام ١٨٩٩) الى عدة دول اوربية وهي كلاً من بريطانيا وألمانيا وروسيا وفرنسا وإيطاليا والى بعض الدول في شرق آسيا ومنهم اليابان اذ تضمنت تلك الرسالة أولى بوادر السياسة الجديدة التي عرفت بسياسة الباب المفتوح[lxviii].

اذ طالب جون هاي من تلك الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للصين وإبقاء الموانئ التجارية بعيدة عن أي توتر او تدخل وان تبقى مفتوحة لجميع السفن التجارية وأن هذهِ الرسالة تُعدّ واحدة من ركائز سياسة التوسع الجديدة والهيمنة الأميركية خارج قارتها وهي ركائز دعا اليها الرئيس الأميركي وليم ماكينلي (١٨٩٧-١٩٠١) وسعى وزير خارجيتهِ الى تطبيقها[lxix].

كانت الحكومة الأميركية تأمل ان تدخل استثماراتها وتجارتها أجزاء الصين كلها، الامر الذي سيؤدي الى محاصرة القوى المنافسة لها اقتصادياً ويسهل مهمة القضاء على نفوذها سياسياً وعسكرياً، لان الضعف كان يدبُّ في أوصال المدن الصينية بسبب صراعاتها الداخلية، اذ لم يكن لها موقف يذكر[lxx].

جاءت دعوات الرئيس الأميركي ماكينلي ووزير خارجيته الى نشر أفكار سياسة الباب المفتوح وإنهاء سياسة العزلة مستندة الى أسباب عدّة لعل في مقدمتها:

أولاً: رغبتها في دخول مجال التنافس على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية الكبرى ومحاولة منها في الحصول على أكبر قدر ممكن في الصين، بدخولها ميدان التنافس متأخرة عن الدول التي سبقتها في هذا المجال.

ثانياً: طرح الرئيس ماكنلي هذا المبدأ في وقت متزامن مع بَدء معركة حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٠٠.

ثالثاً: ارادت الولايات المتحدة ان تمارس دوراً بارزاً كقوة في قارة آسيا، بدلاً من مواصلة تأكيد دورها التقليدي على مشاريعها التجارية الخاصة.

رابعاً: توفير الدعم السياسي لرأس المال الأميركي للمنافسة على أفضل الشروط مع القوى الأخرى في الصين[lxxi].

نلاحظ مما تقدم ان السياسة الأميركية تجاه الصين كان هدفها بالدرجة الأساس المحافظة على المصالح الاقتصادية من خلال سياسة الباب المفتوح وقد شجعت هذهِ السياسة التي بدأ عهدها الوزير جون هاي

وأصبحت نهجاً سار عليه وزراء الخارجية الأميركية الذين جاءوا من بعده، اذ بعثوا الحركة في رؤوس الأموال الأميركية خارج نطاق قارتهم وخير دليل على نجاح خطوات تلك السياسة الاقتصادية الارتفاع الكبير في الاستثمارات الأميركية في آسيا ، اذ ارتفعت من (٢٣) مليون دولار في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبالتحديد في العام ١٨٩٧ الى أكثر من عشرة أضعاف لتصل مع بداية القرن العشرين الى (٢٣٥) مليون دولار[lxxii].

اخذت مصالح الولايات المتحدة الأميركية تتشعب، ويزداد نفوذها العالمي بعد ان تبدلت سياستها الخارجية من العزلة الى المشاركة والانفتاح وبدأت تمتلك قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية تفوق ما كانت تمتلكه الدول العظمى آنذاك ففي بداية القرن العشرين ادركت الولايات المتحدة الأميركية مركزها المتنامي فاتجهت بسياستها نحو الخارج والارتفاع بنفسها الى مصاف الدول الكبرى، اذ حملت لنا صفحات بعض المصادر ارقاماً تؤكد صحة قولنا المذكورة سلفاً أعلاه، اذ أعلنت صدارة الولايات المتحدة الأميركية في كميات الناتج القومي التي بلغت (١٨٦) مليون دولار في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وعند المقارنة للمدة ذاتها نجد ان الناتج القومي لبريطانيا كان يبلغ (٨٠) مليار دولار، اما المانيا فكان ناتجها القومي(٧٧) مليار دولار في حين بلغ الناتج القومي لفرنسا(٥٧) مليار دولار[lxxiii].

ان دلت الأرقام المشار اليها أعلاه على شيء انما تدل على تطور اقتصادي حقيقي شهدتهُ الولايات المتحدة الأميركية بعد نهاية الحرب الاهلية حتى مطلع القرن العشرين اذ يرى بوضوح مقدار التفاوت الكبير بين الناتج القومي الأميركي والناتج القومي لدول سبق لها ان سيطرت على العالم لقرون عدة ولا يمكن لهذا التقدم ان يكون مجرد صدفة لولا تكاتف وتعاضد رجال السياسة والاقتصاد والزراعة والصناعة والتجارة لتصب في نهاية المطاف في بودقة التقدم والتطور.

الخاتمة:

أثرت التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥ على الأصعدة كافة، ولم يكن الفكر السياسي بمعزل عن تلك التطورات ،إذ سرعان ما أخذت أروقة السياسية تتأثر بتلك التطورات، إذ أسهمت العوامل الفكرية المتمثلة بأراء وأفكار العلماء والمفكرين وأصحاب النظريات، إذ يأتي في مقدمتهم دارون، وجاء دور علماء الدين والقساوسة في بلورة الفكر السياسي الجديد .أسهمت المؤسسات الثقافية و الإعلامية بكافة أشكالها وصنوفها في نشر الأفكار السياسية الجديدة الداعية إلى الانفتاح عبر وسائلها المختلفة، إذ نلتمس بوضوح الاهتمام الكبير للأدباء والشعراء في الترويج لهذه الأفكار في نواديهم الثقافية وامسياتهم الشعرية وعبر الصحف والمجلات . حملت تلك الأسباب أصحاب القرار إلى التفكير الجدي بضرورة الانتقال من سياسة العزلة إلى سياسة الانفتاح، وتجلى ذلك واضح في المناقشات والاطروحات التي انصبت في إصدار قوانين وتشريعات حكومية جديدة كانت خير رافد لدعاة الفكر السياسي الجديد المتمثل بالانفتاح على كل دول العالم والدخول بقوة إلى ساحة المنافسة الدولية بل والطلب المتزايد بأن تتسيد الولايات المتحدة الأمريكية العالم سياسيا و عسكريا واقتصاديا ،ولم يكن لذلك الطلب أن يجد أذان صاغية وساحة لطرح الأفكار لولا التطورات الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل بين دول العالم التي حتمت على أصحاب القرار أن يجدوا أسواق خارجية لتصريف المنتجات الزراعية والصناعية لتبدء بوادر مرحلة جديدة وسياسة اخذت تبحث عن المستعمرات خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وفي خاتمة القول يتبين إن للتطورات الاقتصادية أثر كبير في بلورة وظهور أفكار سياسية جديدة دعت إلى الانفتاح وتجاوز سياسة العزلة.

الهوامش والمصادر:

(i) جورج واشنطن: ولد عام ١٧٣٢، يعد أول رؤساء الولايات المتحدة الأميركية والقائد العام لجيش المستعمرات في اثناء حرب الاستقلال (١٧٧٥-١٧٨٣) انتخب لدورتين متتاليتين من عام (١٧٨٩-١٧٩٧) وضع اول دستور للبلاد ولقب بـــ (اب البلاد)، توفي عام ١٧٩٩. للمزيد ينظر جنيف بيف فوستر، سيرة جورج واشنطن، ترجمة امين مرسي قنديل، القاهرة، ١٩٥٣، ص٤. للتعرف على تسلسل ومدّد رووؤساء الولايات المتحدة الامريكية ينظر الملحق رقم (٦) ، ص ١٧٦ – ١٧٧ .

(ii) فرانكلين اشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة مهيبة مالكي دسوقي، بيروت، ٢٠٠٠، ص٨١.

(iii) Seymour Harris, American Economic History, Maggraw Hill Book Company, New York, 1961, P 41.

(iv) Jack Behrman, U. S. International Business and Governments, Mc Graw Hill, New York, 1971, P 169.

(v) Henry Steele Commager, Documents of American History (1900-1945), Yale University Press, U.S.A, P 123.

(vi) توماس جيفرسون: ولد عام ١٧٤٣، تسلم الحكم لدورتين (١٨٠١-١٨٠٩) كان فيلسوفاً وسياسياً من رواد عصر التنوير، فصل بين الكنيسة والدولة، كان زعيم للحزب الديمقراطي الأميركي توفي عام ١٨٢٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: فنست شيان، توماس جيفرسون أبو الديمقراطية، ترجمة جاسم محمد، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٩، ص٣٣.

(vii) مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأميركية، موجز الانتخابات الاميركية، ص١٥.

(viii) معن عبدالقادر زكريا، من هم صناع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، دمشق، ٢٠٠٨، ص٨٨.

(ix) دايفيد كوشا نكويل، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأميركية، ترجمة عزالدين محمد سعيد، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٩٣.

(x) فرانكلين اشر، المصدر السابق، ص٨٨.

(xi) عبدالغفور كريم علي، مبدء استخدام القوة في سياسة اميركا الخارجية، دراسة في ضوء ازمة الخليج، ع٣، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ١٩٩١، ص١٢١.

(xii) يعد الرئيس الأميركي جيمس مونرو واحداً من ابرز رؤساء الولايات المتحدة ولد عام (١٧٥٨) درس القانون على يد الرئيس جيفرسون، انتخب سيناتوراً جمهوري في مجلس الشيوخ عام (١٧٩٠) ثم سفيراً في فرنسا عام (١٧٩٦) وحاكماً لولاية فرجينيا عام (١٨٠٢) ووزيراً للخارجية عام (١٨١٥) انتخب لمدتين رئاسيتين متتاليتين.

(xiii) الانعزالية: هي سياسة خارجية تعتمدها الدولة من خلال عدم الدخول في أي تحالفات اجنبية او اتفاقات دولية او التزامات اقتصادية او تجارية، على امل ان تركز جميع مواردها الخاصة في التقدم داخل حدودها في حين تبقى في سلام مع الدول الأجنبية الأخرى عن طريق تجنب جميع الاتفاقيات الخارجية.

(xiv) دايفيد كوشما نكويل، المصدر السابق، ص٢٩٥.

(xv) Louis L. Snyder, 19 The Monroe Doctrine December2-1823, Fifty Major Denouements of the Nineteenth Century, Washington, 1955, P 52.

(xvi) Herring, A History if Latin America From The Beginning to the present (Revised, 1965), P 793.

(xvii) I bid, P 794.

(xviii) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦١، ص١٠٦.

(xix) عبدالفتاح حسن أبو علية، تاريخ الاميركيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة، (د.م)، ١٩٨٧، ص١٠٠.

(xx) أهم أسباب هذه الحرب قضية تكساس التي كانت مقاطعة مكسيكية حتى عام ١٨٣٥ ، اذ اندلعت ثورة أعلنت الانفصال عن المكسيك وتأسيس جمهورية تكساس المستقلة، عند ذلك ثارت المكسيك واحتجت بشدة لكن بولك مضى في سبيلهُ فاعلنت المكسيك الحرب على الولايات المتحدة الأميركية. انتهت الحرب بانتصار الاميركيين وإعلان معاهدة (كواد لوب) التي حصلت الولايات المتحدة الأميركية بموجبها على (كاليفورنيا– نيومكسيكو– يوتاه– نيفادا– اريزونا). حسن علي سبتي، اثر الحرب العالمية الأولى على العلاقات الأميركية–المكسيكية، مجلة الاداب، كلية الاداب، جامعة بغداد، ع١٢٦٩ أيار ٢٠٠٥، ص٤٨٤.

(xxi) نسبة الى الرئيس الأميركي جيمس بولك ولد (١٧٩٥–١٨٤٩) إذ القى خطبة بمناسبة الحاق تكساس بالاتحاد الأميركي اذ قال:(إنّ كل دولة اميركية تريد الاستقلال فلها ذلك وكل دولة تريد الدخول بالاتحاد الأميركي يحق لها ذلك دون معارضة أي دولة اوربية لأنّ الدولة حرة في اختيار ما تراه مناسب لصالحها). بيير رونوفان، المصدر السابق، ص٢٧٢.

(xxii) إبراهيم أبو حزام، اقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأميركية من مطلع القرن العشرين حتى الان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٠.

(xxiii) المصدر نفسه، ص٢٤.

(xxiv) للمزيد من التفاصيل عن النظرية الدراوينية. ينظر:

Hofstadter, R., Social Dewing in American Through 1860-1915, (Philadelphia, 1944).

(xxv) Walter, Lafeber, The New Empire An Inter Pretion of American Expansion (New York, 1963), P 142.

(xxvi) للمزيد عن أفكار القس (جوزية) ينظر كتابه (our centry) الذي طبع مرتين الأولى عام ١٨٨٦ والثانية عام ١٨٩١.

(xxvii) Quoted, OP. Cit, P 142.

(xxviii) Hill, Howard, C., Roosevelt and The Caribbean (Chicago, 1927), P 208.

(xxix) Quoted, OP. Cit, P 144.

(xxx) روي مكريدس، المصدر السابق، ص١٠٩.

(xxxi) Hill, OP. Cit, P 210.

(xxxii) Quoted, OP. Cit, P 146.

(xxxiii) Hill, OP. Cit, P 214.

(xxxiv) Walter, OP. Cit, P 145.

(xxxv) Quoted, OP. Cit, P 150.

(xxxvi) Ibid, P 155.

(xxxvii) Babriel Kolko, Main Currents in Modern American History Pnthon, 1984, P 47.

(xxxviii) Ibid, P 51.

(xxxix) Quoted, OP. Cit, P 155.

(xl) Foner, Philip, Ahistory of Cuba and It's Relation with the United States 1805-1895, Vol. 2, (New York, 1963), P 393.

(xli) I Pid, P 395.

(xlii) Quoted, OP. Cit, P 160.
(xliii) Babriel, OP. Cit, P 55.
(xliv) Foner, OP. Cit, P 397.
(xlv) Babriel, OP. Cit, P 58.
(xlvi) Quoted, OP. Cit, P 162.
(xlvii) Foner, OP. Cit, P 350.
(xlviii) Quoted, OP. Cit, P 163.
(xlix) Babriel, OP. Cit, P 60.
(l) Quoted, OP. Cit, P 164.
(li) Babriel, OP. Cit, P 62.

(lii) فرانكلين اشر، المصدر السابق، ص٩١.

(liii) Henry, OP. Cit, P 125.

(liv) بيار ميكل، تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، ترجمة يوسف ،دون . مط ، بيروت، ١٩٩٣، ص٥٩١.

(lv) فرانسوا غريغوار، المذاهب الأخلاقية الكبرى، ترجمة قتيبة المعروفي، بيروت، ١٩٨٤، ص٩٦.

(lvi) بيار ميكل، المصدر السابق، ص٥٩٤.

(lvii) اما الرؤساء الثلاثة الباقون فهم ١-وليم تافت(١٩٠٩-١٩١٣)، ٢-دارين هاردنج(١٩٢١-١٩٢٣)، ٣-هاري ترومان(١٩٤٥-١٩٥٣)، وكان دين راميك وزير الخارجية في عهد جونسون رئيساً لمؤسسة روكفلر..

(lviii) ل. ناتارجان، الخطة الأميركية للسيطرة على العالم، ترجمة محمد محمود الاواني، دمشق، ١٩٧٠، ص١١.

(lix) يستخدم مصطلح "إنكلترا" و "ابريطانيا" في الكتابات التاريخية الإنكليزية وغير الإنكليزية بمعنى مترادف، وفي الحقيقة ان كلمة "بريطانيا" مصطلح جغرافي يمثل كافة الأقاليم التي تتألف منها الدولة الإنكليزية و مشتق من اسم بريتون ، أي الشعب القديم الذي كان يسكن الجزر البريطانية قبل الغزوات الانكلو-سكسونية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين. اما اسم (إنكلترا) فيعني بلاد الإنكليز، وهو مشتق من اسم السكان الانكليز الذين حلوا في الجزيرة مع غيرهم من الاقوام الجرمانية منذ القرنيين الرابع والخامس الميلاديين لذلك فان كلمة إنكلترا لها مفهوم توحيدي وتتصل باللغة الإنكليزية التي تتحدث بها الأغلبية الساحقة في إقليم الجزيرة، إنكلترا. اسكتلندا، ويلز، شمال ايرلندا، (ايرلندا الشمالية). ينظر: الدكتور نافع طارق الحمداني والدكتور عبدالوهاب القيسي، تاريخ إنكلترا الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص٥٥.

(lx) Quoted, OP. Cit, P 168.
(lxi) Babriel, OP. Cit, P 65.
(lxii) Henry, OP. Cit, P 127.
(lxiii) Quoted, OP. Cit, P 170.
(lxiv) Foison, A, Royal Empire Socity, (London, 1933), P 86.

(lxv) أي. ج. هويسون، الامبريالية، ترجمة عبدالكريم احمد، دار القومية للطباعة، القاهرتن (د.ت)، ص٧٩.

(lxvi) Iliam Appleman Wiliams, American Rassian Relations 1781-1947, United States of America, 1952, P 57.
(lxvii) Foison, OP. Cit, P 90.

(lxviii) Norman D. Palmer & Perkin's Howard C., International Relation, Boston, 1957, P 697.
(lxix) iliam Appleman Wiliams, OP. Cit, P 60.
(lxx) Foison, OP. Cit, P 92.
(lxxi) Quoted, OP. Cit, P 173.
(lxxii) Feber and Polnberg, Walterla and Richard, the American Century, U.S.A, 1975, P 70.
(lxxiii)Quoted, OP. Cit, P 175 .